النفقات العامـــــه:

قبل الخوض في تعريف النفقات العامة وأنواعها لا بد من مدخل تأريخي.

الفكر الاقتصادي الذي كان سائداً في معظم دول أوربا خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر والثلث الاول من القرن العشرين تحديداً الى أزمة الكساد الأعظم (١٩٢٩ – ١٩٣٣)، هو الفكر التقليدي أو الفكر الكلاسيكي. هذا الفكر يقوم على أساس إعطاء الحرية للأفراد في أداء الأنشطة الاقتصادية دون تدخل الدولة فالشعار الأساس الذي رفعه الكلاسيك (دعه يعمل دعه يمر). ويتحدث عالم الاقتصاد (آدم سميث) عن يد خفية هي التي تحرك الاقتصاد تلقائياً، بل يقول (آدم سميث) أنه حيثما وضعت الدولة يدها على نشاط اقتصادي معين أصيب ذلك النشاط بالشلل التام. لهذا دعى الكلاسيك الى ضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وعلى هذا الأساس سميت الدولة في زمن الكلاسيك بالدولة الحيادية.

س/ لماذا سميت الدولة في زمن الكلاسيك بالدولة الحيادية؟

ج/ لأنها غير متدخلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

لكن هل معنى ذلك أن الدولة ليس لها دور على الإطلاق؟

الجواب، كلا. فقد حددت نشاطات معينة للدولة كي تقوم بها، فالمهام المناطة من قبل الكلاسيك متمثلة بتحقيق الأمن الداخلي والخارجي، وتوفير العدل. هذه هي الوظائف الرئيسية للدولة وما عدا ذلك لا يحق للدولة أن تسهم بأي نشاط آخر ومن هذا المنطلق أيضاً أطلق الكلاسيك على الدولة اسم الدولة الحارسة.

س/ لماذا أطلق على الدولة تسمية الدولة الحارسة في إطار الفكر الكلاسيكي؟

ج/ لأن وظائف الدولة مقتصرة على توفير الأمن الداخلي والدفاع عن الوطن وتحقيق العدل داخل المجتمع.

بناءً على ذلك ولكون وظائف الدولة محدودة سوف يكون الإنفاق العام محدوداً أيضاً ونتيجة لذلك تكون الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة قليلة أيضاً، بل أن الكلاسيك لا يحبذون إلا جمع الإيرادات العامة وبخاصة الضرائب على قدر النفقات العامة. إذن فالنتيجة هي أن الموازنة العامة تكون متوازنة لأن الإيرادات تساوي النفقات.

استمر هذا الوضع حتى أزمة الكساد الأعظم ١٩٢٩ – ١٩٣٣ التي اجتاحت الدول الرأسمالية الكبرى والتي رافقتها بطالة واسعة النطاق بحيث باتت المدرسة الكلاسيكية عاجزة عن إيجاد الحلول لهذه الأزمة. وهنا جاءت الحلول على يد العالم الاقتصادي جون ماينرد كينز الذي ركز على ضرورة إنعاش الطلب من خلال سياسة الأشغال العامة ومن ثم ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا بفعل النظرية الكينزية لم تعد الدولة حيادية بل أصبحت تدخلية، ولم تعد الدولة حارسة فقط بل أصبحت لها نشاطات في إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة لهذه السياسة التدخلية ارتفعت النفقات العامة

بصورة كبيرة وازدادت الإيرادات العامة تبعا لذلك. ولم يعد شرط توازن الموازنة هو الأساس بل من وجهة نظر كينز أن الأساس يتمثل بضرورة وجود اقتصاد مستقر خالي من المشاكل حتى لو تمخض عن ذلك أن الإيرادات أعلى من النفقات أو العكس.

وأسهمت العديد من العوامل بخروج الدولة عن حيادها، وكان لها أثراً مهما في ذلك، ومن هذه العوامل[1]:-

١) لم تبق النفقات العامة مقتصرة على تمويل وظائف الدولة التقليدية (الدفاع، الأمن، العـــدل)، وانما أصبحت من أهم أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تغير شكل الدولة الاقتصادي وحجمه بالإضافة الى دورها الاجتماعي وما يترتب عليه من التزامات سياسية.
٢) اتسمت الزيادة في النفقات العامة بالاستمرار حيث باتت تشكل نسبة مهمة من الدخل القومي.
٣) القبول الاجتماعي لاتساع غرض الإيرادات العامة بحيث يشمل المجالين الاقتصادي والاجتماعي ولا يقتصر على نطاق تمويل النفقات العامة.

تعريف النفقات العامة:

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام.

عناصر النفقة العامة (صفات النفقة العامة):

١ -**النفقة العامة مبلغ نقدي:** معنى ذلك أن العنصر الأساس فيما يتعلق بالنفقات العامة هو استخدام النقود. والدولة تتجه نفقاتها في ثلاثة أوجه رئيسية هي:

أ) الإنفاق الجاري أي الإنفاق الاستهلاكي من قبل الدولة اللازم لتسيير الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.
ب)الإنفاق الاستثماري في بناء المؤسسات والمنشآت وغيرها من المشاريع الاستثمارية.

جـ) الإعانات التي تقدمها الدولة سواء أكانت للأشخاص الطبيعية أم للأشخاص المعنوية.

هذه النفقات الثلاث يجب أن تكون جميعها بالنقود وما عدا ذلك أي شيء عيني لا يحسب ضمن النفقات العامة. بل إن الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة هي أيضاً نقدية وهذا سبب آخر يجعل من النفقات العامة مبلغاً نقدياً. إن وضع نفقات الدولة بصورة نقدية يسهل كثيرا من العمل المحاسبي، كما يسهل عمل الجهات الرقابية المختلفة في متابعة عملية تنفيذ الإنفاق.

٢ ــ **النفقة العامة تصدر من الدولة أو احدى هيئاتها:** قد تكون الدولة هنا دولة موحدة أو اتحادية، المهم أن تكون النفقة صادرة من مؤسسة تشكل جزءً من الاقتصاد العام أو السلطة العامة أي أن تتمتع بشخصية معنوية تمتلك سلطة التصرف بالمال العام. والأمر يختلف من دولة الى أخرى، ففي دول نلاحظ أن المجالس المحلية مثل مجالس الشعب تعطى صلاحية لإصدار النفقات، وفي دول أخرى قد تعطى هذه السلطة الى دويلات. والتبرير القانوني في إعطاء هذه السلطة الى الدولة هو أن الدولة لها السلطة في إنفاق المال العام عبر شخصياتها.

س/ إذا قام أحد الاشخاص ببناء مستشفى وكان هدفه ليس الربح المالي بل تحقيق المنفعة العامة، فهل يعد ذلك من قبيل الإنفاق العام أم الخاص؟

ج/ يعد ذلك إنفاقا خاصا لأنه لم يصدر من الدولة أو من إحدى هيئاتها.

أخيراً فيما يتعلق بهذه الفقرة فإن فرنسا لها وجهة نظر خاصة، فهي ترى ان قيام الدولة ببناء مشاريع إنتاجية أو اقتصادية هدفها الربح (أي أن الدولة تتجه نحو الهدف الذي يسعى إليه الفرد بالدرجة الرئيسة). في هكذا حال يعتبر الفقه الفرنسي هذا الإنفاق من قبيل الإنفاق الخاص، في حين يرى الآخرون أن هذا الإنفاق هو إنفاقا عاما طالما هو صادرعن الدولة.

٣ ــ **أن هدف النفقة العامة هو تحقيق نفع عام:** نقصد بالنفع العام هو النفع الذي يعود على عامة المجتمع، لكن لماذا يجب أن يكون هدف النفقة العامة هو تحقيق النفع العام؟ **الجواب:** هو أن الدولة يجب ان تساوي بين الأفراد في شمولهم بالنفع العام مقابل فرضها للضرائب على الأفراد وهذا لا يعني أن الأفراد متساوون في الضرائب المفروضة عليهم بل أن الضرائب تفرض على كل فرد حسب دخله. وعلى قدر تعلق الأمر بهذا الموضوع بما أن الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة وبخاصة الضرائب لذلك فمن المنطقي التمتع بنفس القدر من المنفعة التي تعود عليهم من هذه الأعباء.